أزمة عزوف المرأة عن المشاركة السياسية (المرأة العراقية أنموذجا)

مفاز إبراهيم داود*

الملخص

يعد موضوع المشاركة السياسية للمرأة العراقية من أهم المواضيع التي تستحوذ على اهتمام الكثير من الباحثين، وفي الحقيقة أن هذا الموضوع من خلال البحث نجده متعلقا بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فبالرغم من التحول نحول الديمقراطية ووجود وثيقة دستورية وأنظمة انتخابية تضمن حقوقا للمرأة لا سيما إقرار مبدأ الكوتا لتعزيز فرص وجود المرأة في الحياة السياسية كمرشحة أو ناخبة إلا أن ذلك قد اصطدم بالعديد من التحديات على المستوى القانوني والاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى خلق أزمه حقيقيه للعزوف عن المشاركة، لذلك فإن وسائل تمكين المرأة على المستوى الاجتماعي الثقافي والاقتصادي والسياسي ستسهم في تعزيز المشاركة السياسية وتطور حركة التنمية بشكل عام.

Women's Reluctance Crisis in Political Participation (Iraqi Women Rodel)

Abstract:

Topic of Iraqi women's political participation considers one of the most concerning topics that attract the attention of many researchers. In fact, through this research, we have found that this crisis pertaining to social, economic, cultural and political factors, despite the transformation towards democracy and the existence of a constitutional document and electoral systems that guarantee women's rights, especially the adoption of the quota principle to enhance Opportunities for women to be present in political life as a candidate or as a voter, but this has collided with many challenges on the legal, social, and economic level, which led to the creation of a real crisis of reluctance to

*باحثة في برنامج الدكتوراه- كلية العلوم السياسية- قسم النظم السياسية والسياسات العامة-جامعة النهرين

participate. Therefore, the means of empowering women on the social, cultural, economic, and political level will contribute to strengthening political participation and the development of the movement development in general.

المقدمة

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية ظاهرة حضارية ودليلا على وعي المجتمع وتطوره فضلا عن كونها ظاهرة ثقافية وسياسية؛ لأن الديمقراطية تتطلب مشاركة أفراد المجتمع جميعهم بما فيها توافر آليات لتعزيز مشاركة المرأة بشكل أوسع لا سيما في الدول التي عانت ولا تزال تعاني من مشكلات عدم الاستقرار السياسي التي تكون فيها المرأة من أكبر ضحايا النزاعات، وفيما يخص العراق فإن موضوع المشاركة السياسية للمرأة بعد عام (2003) قد استحوذ على اهتمام الباحثين ولا سيما أن المجتمع العراقي قد توارثه الكثير من العادات والقيم التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالرغم من التحول نحو الديمقراطية ووجود وثيقة دستورية وأنظمة انتخابية تضمن حقوقا للمرأة لا سيما إقرار مبدأ الكوتا لتعزيز فرص وجود المرأة في الحياة السياسية كمرشحه أو ناخبة، إلا أن ذلك قد اصطدم بالعديد من التحديات على المستوى القانوني والاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى خلق أزمه حقيقية للعزوف عن المشاركة، ومن هنا فإن تعزيز دور المرأة في المشاركة السياسية لا سيما في العراق بعد عام (2003) يستدعي العمل على وسائل تمكينية، منها ما يختص بالجانب القانوني وتعزيز الضمانات اللازمة له ووسائل أخرى تختص بالجانب الاقتصادي وتمكينها معرفيا وصحيا وصولا إلى وسائل ثقافية واجتماعية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام وفي العراق بعد عام (2003) بشكل خاص بما فيها التحديات التي تواجه المرأة في الحياة السياسية التي أدت إلى إيجاد أزمة العزوف، وكذلك إيجاد سبل ووسائل من شأنها تعزيز مكانة المرأة العراقية في الحياة السياسية.

إشكالية البحث

تدور إشكالية الدراسة حول مدى قدرة وقابلية النظام السياسي على إيجاد الأجواء الملائمة والضمانات الكافية لمشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية، ومن هنا تدور الإشكالية حول تساؤلات عده، أهمها:

1- ما هو مفهوم المشاركة السياسية؟
2- ما هو واقع مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية بعد عام 2003؟
3- ماهي أسباب عزوف المرأة عن المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003؟
4- ماهي وسائل تمكين المشاركة السياسية للمرأة العراقية؟

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من أن المشاركة السياسية للمرأة في العراق بعد عام 2003 وعلى الرغم من توافر الدستور الديمقراطي الدائم وكفالته لحقوق المرأة في المشاركة وكذلك تطبيق مبدأ الكوتا، قد اعترتها العديد من المعوقات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، الذي يستلزم تحقيق وسائل تمكينية على مختلف الأصعدة بغيه تعزيز دورها في الحياة السياسية.

هيكلية البحث

يتكون البحث من مقدمه ومبحثين فضلا عن خاتمة ، إذ تطرقنا في المبحث الأول إلى المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى أسباب عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية ووسائل تمكينها.

المبحث الأول: المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003

يعد موضوع المشاركة السياسية للمرأة العراقية من أهم المواضيع التي تستحوذ على اهتمام الكثير من الباحثين، وفي الحقيقة أن هذا الموضوع من خلال البحث نجده متعلقا بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ومن خلال الاطلاع على البحوث والتقارير نجد أن أغلبها تتحدث عن شيء مفقود وهو مساواة الرجل مع المرأة وخاصة فيما يتعلق بالمرأة العراقية، فهي تواجه الكثير من المشاكل التي تعيق المشاركة الفعلية في الحياة العامة وذلك بسبب موقف المجتمع منها بسبب مغروساته المتوارثة من عادات وقيم وتقاليد والتراث الشعبي، وكذلك الأحداث التي حدثت في المجتمع العراقي خلال العقود الماضية

والتي ســاهمت في إضــافة عوامل جديدة لحجب دور المرأة الذي يجب أن تقوم به والمتمثل باتخاذ القرار في البناء الاجتماعي ومكانتها الاجتماعية والسياسية والثقافية من خلال دورها في بناء هذا البلد وتخليصه من التخلف وما يدور في داخله، وتساهم في تطوره وتقدمه والصعود به إلى مستوى الدول المتقدمة التي كان للمرأة دور كبير فيها من خلال الصعود إلى سدة الحكم، ومثال ذلك ملكة بريطانيا (اليزابيث)، ونرى أن حقيبة وزارة الخارجية الأمريكية كانت تديرها خلال فترتين من الحكم امرأتان (كوندليزا رايس، وهيلاري كلينتون)، وهذا منصب كبير من خلاله تتحدد هذه الدولة الكبيرة.

وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

المطلب الثاني: واقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية من المؤشرات الدالة على نضج المجتمع سياسيا وثقافيا، فارتفاع نسبة المشاركة السياسية في مجتمع ما يدل على نضجه ووعيه وتقدمه بحقوقه السياسية، كما يدل على نسبة عالية من الثقافة السـياسـية، وتمثل المشـاركة السـياسـية أرقى أنواع الديمقراطية من خلال مسـاهمة مختلف أبناء المجتمع في تحمل مسؤولياتهم السياسية سواء بالانتخاب أو الترشيح ، وتتعدد أشكال المشاركة السياسية لتشمل كذلك تقلد الوظائف العامة في مختلف السلطات الحكومية سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية وممارسـة العمل النقابي والاجتماعي، كما تتأثر المشـاركة السـياسـية بالبيئة المحيطة لنشـأة الفرد، فنجد مجتمعات تشـارك بفاعلية بسـبب توفر الظروف المناسـبة والمناخ الديمقراطي لها، بينما نجد مجتمعات أخرى فيها انعدام و ضعف واضح في مشاركة الأفراد لعدم توفر المناخ الديمقراطي[1].

تعرف المشـاركة السـياسـية حسـب رأي صـموئيل هنتغتون (هو ذلك النشـاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم منقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال).

[1] حسن عبد الله العايد، المشاركة السياسية، متاح على الرابط الآتي www.ammonnews.net.

وكذلك تعرف المشاركة السياسية على أنها (العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها وأن يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، وأن يعتقد كل فرد بأن لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع)[1].

وعليه، ينطوي مفهوم المشاركة السياسية على بعدين رئيسيين، هما الانتخاب والمجتمع المدني، وما يترتب على توافر مبدأ المشاركة السياسية في تعزيز الشرعية للأنظمة السياسية، عبر ما يأتي:

1_ العملية الانتخابية: تعد الانتخابات من أهم سمات الأنظمة الديموقراطية التي تأتي من خلال اختيار المواطنين لمن يمثلهم بحرية تامة وبدون ضغوط تمارس عليهم، وذلك يسهم في اختيار صنّاع القرار والسياسات من قبل أفراد المجتمع من جهة، و توجيه المنع والانتقاد لهم وهي حالة (عدم فوزهم في الانتخابات) من جهة أخرى، وبناء على ذلك فإن العملية الانتخابية لا بد أن تتمتع بقدر من التنافسية، وهذا يعني أن الأحزاب السياسية التي لا تستطيع الوصول إلى الحكم ستتحول إلى معارضة برلمانية ويتمتع أعضاؤها بحرية الكلام والاجتماع والتعبير عن انتقاداتهم للحكومة، والحرية نفسها في طرحهم لبرامجهم الانتخابية ومرشحيهم البديلين، وتلك العوامل المتممة للأنظمة السياسية وفي عملية المشاركة السياسية ستوفر مزيداً من فرص تحقيق الأمن الوطني عبر الابتعاد عن العمل السري ذات المديات العنيفة.

2_ مؤسسات المجتمع المدني: من مقومات الشرعية السياسية وجود مؤسسات المجتمع المدني لامتلاكها أدواراً في تطوير وترسيخ المشاركة السياسية ورسم السياسات العامة، وتعزيز إقرار الحقوق والحريات المدنية والسياسية، وتعمل على تخفيف حدة توتر المواقف العنيفة عبر التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع دون النظر إلى قوميتهم أو مذهبهم، ومن ثم ارتفاع معدل التضامن والحس المشترك، وكذلك تدريب الناشطين بما فيهم القادة السياسيون والاجتماعيون على تعزيز قيم الديمقراطية وأسلوب الحكم في

[1] محمد عادل عشمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، 2016،ص2

نطاقها، فضـــلاً عن إرســـاء الأســـس لنجاح التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية وغيرها من العوامل الثقافية الأخرى، وتلك العوامل برمتها تمثل فرصاً لتحسين المشاركة السياسية للمرأة[1].

المطلب الثاني: واقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003

كانت هناك مشـــاركة ســـياســـية واضـــحه للمرأة العراقية بعد عام 2003 ، إذ نجحت في أن تنافس الكتل والأحزاب حتى الإسلامية منها لتثبيت حقوقها السياسية واحتلال مواقع قيادية في الدولة العراقية.

إذ أظهرت الإدارة الأمريكية بعد احتلالها للعراق عام 2003 اهتماما واســـعا بقضـــية المرأة ومآســـيها وقصص معاناتها، وكان الاهتمام مكثفا من خلال الدعوات الخاصة التي تم توجيهها إلى عدد من النساء المختارات لزيارة البيت الأبيض الأمريكي ووزارة الخارجية ومخاطبة الكونغرس، أعقبها القيام بجولات صـــحفيه في مختلف المدن الأمريكية، وكذلك عقد اللقاءات الصـــحفية وتقديمهن في برامج تلفزيونية، وكذلك تأسيس العديد من المنظمات النسوية وبدعم من القوات الأمريكية، وساهمت نساء عراقيات، منهن صفية السهيل، وباسكال ورده، وهما عضوتان في منظمة (ناعج) الخاصة بحقوق المرأة في تنظيم مؤتمر نسوي في بغداد يوم 9 تموز 2003 وبرعاية سلطة الائتلاف المؤقتة للحث على مساهمة المرأة في إعادة البناء في الوقت الذي هدمت القوات الأمريكية معظم البنى التحتية للعراق وتركت منشآت الدولة وأملاكها العامة والمتاحف والمكتبات الوطنية باستثناء وزارة النفط عرضة للنهب والسلب والتخريب، وعملت منظمة (ناعج) على إقامة مؤتمر سنوي في مدينة الحلة استضافت فيه العديد من النساء العراقيات بدعم من سلطة الائتلاف المؤقتة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتدريب المشاركات، وعددهن 150 امرأه، على الديمقراطية وحقوق المرأة، وقامت هذه المنظمة بتقديم رســـالة إلى الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر عام 2004 شرحت فيها مخاوفها من تصاعد المد الإسلامي ومحاولة تطبيق الشريعة في العراق وناشـــدته للاهتمام بقضـــية المرأة وتهديد حقوقها ومعالجتها، وأكدوا أن المرأة العراقية تقف بجانب الحاكم المدني لتحقيق عراق ديمقراطي يسوده السلام[2].

---

[1] علي محمد أمين، النظام السياسي والأمن الوطني في العراق بعد 2003 _دراسة في البنية السياسية رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، 2018، ص 138.

[2] بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2015، ص238_241.

اتساقا مع ما سبق، نلحظ أنه بعد عام 2003 وصلت نسبة مشاركة المرأة العراقية إلى 33% من عدد مقاعد البرلمان، في حين أن نسبة مشاركة المرأة الفرنسية داخل البرلمان لم تتجاوز 12% ،والبريطانية داخل مجلس العموم 19% ،بينما في مصر ودول والخليج والأردن لم تتعدَ مشاركتها 3%، ثم جاء الدستور العراقي الصادر عام 2005 ليحقق نسبة تمثيل النساء في البرلمان بأن لا يقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب، فاصبح دور المرأة العراقية بعد عام 2003 أكثر فاعلية عن طريق نظام الكوتا الذي سمح بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والتقديم للانتخابات والمجالس النيابية والمحلية وتولي الوظائف العامة، ولكنها مازالت ليست كبيرة مقارنه بالرجل[1].

إذ حصلت المرأة العراقية في انتخابات عام 2005 على نسبة 25% من المقاعد من أصل 275 عضوا في الجمعية الوطنية الانتقالية، حيث تولت المرأة العراقية 6 وزارات من أصل 36 حقيبة وزارية، أما في انتخابات مجلس النواب بدورته الثانية عام 2010 فبلغ عددهن أكثر من 2000 امرأة من أصل 6539 مرشحا في عموم الدائرة الانتخابية في البلاد، وتنافس على 325 مقعدا، وقد حصلت النساء على 80 مقعدا في البرلمان[2] .

وفي الانتخابات البرلمانية عام 2014 وصلت 22 امرأة إلى البرلمان العراقي من إجمالي 328 من دون الحاجه إلى الكوتا خلافا للانتخابات التشريعية عام 2010، إذ وصلت امرأة واحدة فقط خارج نظام الكوتا، أما في انتخابات 2018 فبلغ عدد المرشحات للانتخابات البرلمانية 1983 مرشحة، حصلت فيها المرأة على 84 مقعدا من مجموع 329 مقعدا في مجلس النواب العراقي، وهي تعتبر نسبة عالية مقارنة بالسنوات السابقة، أما في انتخابات 2021 فأُقر قانون جديد للانتخابات تم إصداره عام 2019 وهو قانون مغاير لجميع القوانين التي صدرت في العراق منذ عام 2003، فبدلا من اعتماد البلاد دائرة انتخابيه واحدة مثلما حصل في الانتخابات السابقة عام 2005 أو اعتماد كل محافظة من محافظات العراق الـ (18) دائرة انتخابية كما حصل في الانتخابات الثلاثية اللاحقة فإن القانون الجديد يقسم العراق إلى 83 دائرة انتخابية على عدد مقاعد كوتا النساء في مجلس النواب العراقي، ومما يشار إليه في هذا

[1] تغريد رامز هاشم العذاري، سعدون شلال ظاهر، المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام 2003، مجلة كلية التربية الأساسية، للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد2019،43، ص1719.

[2] ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، الدور السياسي للمرأة العربية 2003–2017 المرأة العراقية حالة دراسة، رسالة ماجستير (غير منشوره)، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، 2018، ص53.

القانون أنه يسمح بالترشيح الفردي، ويحق للمرشح الاحتفاظ بالأصوات التي حصل عليها من دون أن تذهب إلى الكتلة التي رشُح عنها هذا المرشح، وبلغ عدد المرشحات 951 مرشحة من مجموع 3552 مرشحا، وهي نسبة منخفضة بالنسبة إلى مشاركة المرأة مقارنة مع انتخابات عام 2018، وعزت الأسباب إلى تعرض النساء للضغوط، مما يجعلهن إقل حظا في السياسة من الرجال[1].

ولكن مع هذه النسبة المنخفضة لمشاركة المرأة في انتخابات 2021 تمكنت المرأة العراقية من تخطي عدد مقاعد الكوتا المخصصة لهن، وهي 25% من إجمالي مقاعد البرلمان، أي ما يعادل 83 مقعدا، حيث بلغ عدد الفائزات هذه المرة 97 امرأة، بزيادة 14 مقعدا عن الكوتا المخصصة للنساء، من بينهن فائزتان من الأقليات، فيما أظهرت النتائج فوز 57 امرأه بقوتها التصويتية من دون الحاجه إلى الكوتا[2].

ومن خلال استعراضنا لدور المرأة العراقية في مشاركتها البرلمانية نلحظ أن تلك النسبة التي أقرتها الكوتا لا ينسجم مع العدد النسبي للنساء في العراق، فهي تعد قليلة مقارنة مع أعدادهن، وذلك بسبب تحديات عديدة أدت إلى عزوفها عن المشاركة الفعالة في الحياة السياسية العراقية، وهذا ما سنتطرق له في المبحث الآتي.

المبحث الثاني: أسباب عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية ووسائل تمكينها

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى عزوف المرأة العراقية عن الحياة السياسية كأن تكون أسباب اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو أسباب ذاتية تخص المرأة نفسها، إذ احتل العراق عام 2020 المرتبة 70 عالميا من حيث نسبة مشاركة المرأة في البرلمان حسب تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعده العراق واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لشرقي آسيا (الأسكوا) والمعهد العراقي[3]. وللتطرق إلى أهم أسباب العزوف عن المشاركة السياسية ووسائل التمكين سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

---

[1] شذى العاملي، المرأة في قانون الانتخابات العراقية الجديد وحظوظها بالفوز،2021، متاح على الرابط الآتي www.independentarabia.com.

[2] في سابقة المرأة العراقية تتجاوز الكوتا 2021، متاح على الرابط الآتي، skynewsarabia.com .

[3] تقرير مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق العقبات وسبل التغلب عليها، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020

المطلب الأول: أسباب عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية

المطلب الثاني: وسائل تمكين المرأة العراقية في المشاركة السياسية

المطلب الأول: أسباب عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية

1_الأوضاع السياسية: إن الأوضاع التي مر بها العراق منذ عام 2003 إلى عام 2014 شهدت وتيرة من العنف والنزاعات المسلحة، إن هذه الأوضاع تخلف رد فعل نفسي لدى المرأة وعزوفها عن المشاركة السياسة، فدخول داعش وسيطرته في الأنبار والموصل(ما قبل تحريرها) ونظرته للمرأة كان له تأثير كبير على المرأة، إذ أصدر هذا التنظيم عام 2014 وثيقة توضح واجبات ومسؤوليات المرأة في ظل ما يسمى (بالدولة الإسلامية) صدرت عن كتائب الخنساء وهو الجناح النسائي لداعش في سوريا والعراق، هذه الوثيقة حملت عنوان (المرأة في الدولة الإسلامية)، وأبرز ما جاء في هذه الوثيقة هو تحديد السن الشرعي لزواج الفتاة 17-9عاما، كما شدد على المهام الرئيسة لها، وهي القيام بواجباتها الزوجية والتربية وأن مكانها البيت، وإذا استلزم الأمر للخروج فيكون في حالات استثنائية، وهي الجهاد في حال عدم وجود الرجل أو لدراسة الدين، إن هذه الأمور تؤثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية خاصة في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي[1].

2- طبيعة النظام السياسي: إن طبيعة النظام السياسي وعدم وجود الأفكار التي تدعم المرأة العراقية كله سبّب عزوف المرأة عن الحياة السياسية[2]. ويمكن أن يقسم إلى:

أ- الإطار الدستوري: نص الدستور العراقي في المادة (14) (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الواقع الاقتصادي أو الاجتماعي)[3]، ولكن مازالت المرأة تعاني من تحديات تعوق مشاركتها السياسية، فعلى الرغم من نظام الكوتا المعتمد ما يزال تمثيل المرأة في البرلمان العراقي غير متناسب مع نسبة عدد النساء في العراق، صحيح أن نظام الكوتا جاء ليمثل المرأة في البرلمان إلا أن هذا النظام وتلك

[1] لقاء ياسين حسن، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، القاهرة، 2016،ص5.

[2] ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، مصدر سبق ذكره، ص 62.

[3] الدستور العراقي الصادر والنافذ عام 2005 المادة(14).

النسبة التي اقترحها الدستور تبقى غير كافية، و من الصعب على امرأة أن تفوز بأحد المقاعد خارج نظام الكوتا، وصـــفت الكوتا بأنه نظام يحول القضـــية إلى مفهومها الســـوســـيولوجي دون الدور الاجتماعي.

يمتد التمييز ليشمل النائبات داخل البرلمان وضد توليهن المناصب العامة، فمثلا لا تحتوي بعض اللجان البرلمانية مثل لجنة الأمن والدفاع على امرأة واحدة بالإضـــافة الى عدم حصـــول المرأة على إحدى الرئاسات الثلاث، أو تمثيل العراق خارجيا من خلال وزارة الخارجية[1].

وأيضـــا نرى داخل البرلمان أنه على الرغم من وجود النائبات إلا أن الكتل وقادة الأحزاب تهيمن على النساء إلى حد عمدت تلك الجهات إلى إجهاض تشكيل كتل نسائية، وهو سبب فشل الحركة النسوية داخل المجلس، بل أكثر من ذلك فقد أعطوا الرجال مهام إدارة الهيئات المستقلة فيما كلفت النساء بمهام ثانوية خلف الكواليس، وعلى مستوى المحافظات تربع الرجال على رئاسة مجالس المحافظات[2].

كما أن نسبة الكوتا والمادة (49) قد حددت إطار مشاركة المرأة في البرلمان فقط، ولم تكن هناك تشريعات أو نصوص دستورية تفرض التمثيل النسبي في باقي السلطات الأخرى (القضائية، مجلس الرئاسة)، كذلك لم يحدد الدستور نسبة تمثيل المرأة في مجالس المحافظات والأقضية والنواحي، أي أن الدستور أغفل حق المشاركة السياسية بشكل صريح[3].

إن قضية التمثيل النسبي للمرأة واجه جدلا واسعا، فعندما تم كتابه الدستور العراقي عبرت المسودة الأولى من الدستور التي تسربت عن وجود توجهات تتجاهل مشاركة المرأة العراقية بسبب وجود تعارض بين نظام الكوتا مع مبدأ المساواة في الدستور، ولكن بعد قيام الحركة النسوية بالتصدي لذلك التوجه من خلال حملات الضغط الواسعة على اللجنة المكلفة بإعداد الدستور وعلى القادة السياسيين نجحت من خلالها تثبيت الكوتا في الدستور،إن اللجنة المعنية بكتابة الدستور المؤلفة من 55 عضوا ،ضمت 9 نساء فقط،

[1] ايات مظفر نوري، طريق المرأة العراقية إلى البرلمان 2021، متاح على الرابط الآتي، www.washingtoninstitute.org.

[2] منار الزبيدي، العراقيات في العملية السياسية، أرقام دون جدوى، ضعف في الأداء والمشاركة، متاح على الرابط الآتي، www.goethe.de.

[3] ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، مصدر سبق ذكره،

أما لجنة تعديل الدستور فقد ضمت 3 نساء من أصل 25 عضوا، فهذه الأرقام هي تقل عن التمثيل النسبي الذي أقره الدستور العراقي[1].

ومن أبرز صور التهميش هو عندما افتتحت الجلسة الأولى لمجلس النواب عام 2010 وتولى أسامة النجيفي رئاسة المجلس، وقصي السهيل منصب النائب الأول وعاطف طيفور النائب الثاني أبدت النائبة حنان الفتلاوي استغرابها من عدم وجود المرأة في هيئة رئاسة البرلمان، وطالبت بأن يتم إنصافهن كنائبات عن طريق اللجان الدائمة في البرلمان، ولم يكن هناك أي تمثيل للمرأة بين المحافظين ومساعديهم، وكان هناك تغييب واضح للمرأة عن مفاوضات تشكيل حكومة الشراكة الوطنية، ولم تحضر المرأة مفاوضات الجمعية الوطنية عام2010[2].

وبعد أن تشكلت حكومة المالكي عام2010 والتي ضمت 41 وزارة لم يكن نصيب المرأة سوى وزارة واحدة وهي وزارة الدولة لشؤون المرأة، وهو أمر مخالف لنظام الكوتا الذي يمنح المرأة 10 وزارات من مجموع 41 وزارة ، وقد صرحت النائبة آلا طالباني بالقول (اليوم قد وئدت الديمقراطية في العراق) وكذلك كانت القوانين عام 2010 عددها 600 قانون ولم يكن من بينها قانون يخص المرأة[3].

ب-النظام الانتخابي: على الرغم من وجود الكوتا إلا أنه جاء بتركيبه لم تنسجم مع دور المرأة السياسي والاجتماعي والثقافي للبلد، لذلك كان هناك نوع من التهميش والإقصاء لدور المرأة في مواضع صنع القرار[4].، جاء في المادة (11) (يجب أن يكون هناك اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أول ثلاثة مرشحين، ثم يتوجب أن يكون ضمن أسماء أول ستة مرشحين اسم امرأتين، وهكذا حتى نهاية القائمة) بالرغم مما اشترطته المادة (11) جاء في المادة (14) (إذا فقد عضو مجلس النواب مقعده لأي سبب يحل محله المرشح الثاني في قائمته، ولكن إذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يُشترط فيها أن تحل محلها امرأة إلا إذا كان ذلك مؤثرا على نسبة التمثيل)[5].

---

[1] المصدر نفسه، ص 63-72.

[2] أزهار محمد عيلان، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام 2014 الواقع والتحديات، مجلة جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد62، 2015، ص82.

[3] المصدر نفسه، ص 83.

[4] منار الزبيدي، مصدر سبق ذكره.

[5] للمزيد ينظر الى قانون الانتخابات العراقي الصادر 2005، المادة(11)(14).

أما قانون الانتخابات عام 2008 الخاص بمجالس المحافظات والأقضية فلم يتم تحديد النسبة التي ينبغي تحقيقها لتمثيل النساء (هذه النصوص تعد انتهاكا صريحا لحقوق المرأة)

3- العامل الاقتصـادي: إن انتشـار الفقر وانعكاسـه على المرأة في المرتبة الأولى وعدم اسـتطاعتها توفير المال الكافي لحملاتها الانتخابية[1]، فضـــلا عن الحروب الطويلة التي مر بها العراق، كانت عائقا أمام المرأة في المشاركة السياسية.

4- التنشئة الأسرية: إن للتنشئة الأسرية دورا كبيرا في تنشئة الفرد، فهي تحدد سلوكه واتجاهاته نحو مجتمعه، ففي العراق هناك بعض الأسـر التي تسـيطر عليها السـلطة الأبوية، كما أن توحيد الأطفال مع الوالدين من الجنس نفسـه في سـن مبكر له تأثير على شـخصـية الفرد، فيتشـبه الأولاد بسـلوك آبائهم، والفتيات بســـلوك أمهاتهن، وهذا يؤثر على دور ووعي الفئات عند الكبر تجاه مشـــاركتهم السياسية.

5- المواريث الاجتماعية والثقافية: إن طبيعة المجتمع العراقي وما يحمله من عادات وتقاليد وثقافة عشـائرية أثر على مشـاركة المرأة في الحياة السـياسـية، ففي بعض المناطق يقتصـر دور المرأة لديهم على تربية الأولاد والأعمال المنزلية فقط، فنجد أن سمة من سمات المجتمع العراقي هي سيطرة الرجل على المرأة، أما الموروث الثقافي فله تأثير على مشاركة المرأة لا سيما الفهم الخاطئ للدين لمنع المرأة من المشـــاركة في الحياة الســـياســـية، ويذهب البعض الآخر إلى أكثر من ذلك من خلال التفســـير الخاطئ لبعض الآيات القرآنية، كما جاء في القرآن الكريم (الرجال قوامون على النســـاء) وبحســـب تفســـيرهم فإن الرجل له ســـلطة على المرأة، و يســـتخدمون هذا الفهم لحرمان المرأة من المشـــاركة السياسية[2].

6-التطرف الديني: يؤدي التطرف الديني الذي تزايد بعد عام 2003 لا ســـيما مع ظهور جماعات الراديكالية المتشـددة دورا سـلبيا تجاه المشـاركة السـياسـية للمرأة، إذ لا تعترف تلك الجماعات بجميع حقوق المرأة فضـلا عن حقها في المشـاركة السـياسـية ، ومنها النشـاطات التابعة لمنظمات المجتمع

[1] موزه المالكي، بعض معوقات التي تسبب تأخر المشاركة السياسية للمرأة العربية، 2008، متاح على الرابط الآتي .araa.sa

[2] لقاء ياسين حسن، مصدر سبق ذكره،ص4.

المدني، إذ أشـارت التقارير بهذا الصـدد إلى تعرض العديد من النسـاء الناشـطات للقتل في بعض الأحيان.

7- معوقات ذاتية: هي عدم وعي النسـاء بأهمية دورهن في الحياة السـياسـية بسـبب التربية التي تلقينها، كما إن المرأة بطبيعتها تميل إلى السـلوك المحافظ أكثر من الرجل، وهي بعيدة عن الارتباط الحزبي، كذلك لم يسـن قانون للأحزاب السـياسـية في العراق، الأمر الذي جعل الحياة الحزبية في العراقي غير واضحة[1].

نستنتج مما تقدم أن كل هذه العوائق كانت سببا في عزوف المرأة عن المشاركة السياسية

المطلب الثاني: وسائل تمكين المرأة العراقية في المشاركة السياسية

ظهر مفهوم تمكين المرأة في ثمانينيات القرن الماضـي، وأضـحى من المفاهيم المحورية في الدراسـات الاجتماعية، والذي أفضـى إلى جعل مفاهيم التنمية ليسـت مجرد رعاية اجتماعية للنسـاء وإنما يمكن للمرأة امتلاك عناصر القوة العملية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية واعتمادها على نفسها في تحسين أوضاعها المعيشية إضافة إلى تعزيز مشاركتها في اتخاذ القرارات التي تمس حياتها وحياة عائلتها.

هناك العديد من الوسائل التي ينبغي العمل عليها من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، أهمها ما يأتي:

1- القوانين والتشـريعات: ضـرورة تحديث قوانين الأسـرة والتشـريعات التي تتعلق بحقوق المرأة وزيادة تواجد المرأة في جميع المؤسسات عن طريق صياغة قانون خاص يتعلق بالمساواة وإصلاح قانون الانتخابات وتطبيق هذه القوانين بفاعلية.
2- آليات التمكين: من خلال رفع كفاءة النسـاء عبر التعليم واكتسـاب المهارات مثل مهارة تحقيق التوازن بين العمل والأسـرة، ومهارة إدارة الوقت، وأيضـا التوعية السـياسـية والمدنية والتوعية بالقوانين التي تمس المرأة ودعم قدراتها في المجال الاقتصـادي، وإنشـاء الشـركات وإبرام العقود، وكذلك التركيز الإعلامي على التوعية بدور المرأة

[1] بدرية صالح عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص 247.

3- الثقافة والتنشـئة: من خلال العمل على تغيير الثقافة السـياسـية لدى النسـاء وتشـجيعهن على المشـاركة السـياسـية وإعادة تنشـئة الرجال والأولاد على الذكورية الإيجابية من أجل القضـاء على العنف ضـد المرأة، ومشـاركة الرجل في تحمل الأعباء المنزلية والأسـرية مع النسـاء، وضـرورة القضـاء على مفاهيم تكريس الصـور النمطية لتغليب الرجل على المرأة من خلال تفعيل قانون التعليم الإلزامي واتخاذ إجراءات قانونية بحق العوائل التي تتلكأ في إرسال بناتهن للدراسة[1].

4- تبني برامج خاصـة: من خلال تعزيز الدور السياسـي للمرأة في كل المؤسـسـات واتخاذ إجراءات لحماية المرشـحات من كل الضـغوطات والتهديد ،وكذلك نشـر حملات توعية للنسـاء أنفسـهن للتأكيد على أهمية دورهن السـياسـي وفتح مؤسـسـات تعليمية في المناطق الريفية وفي مناطق النزوح وإعادة أعمال المؤسـسـات التعليمية عبر زيادة الإنفاق الحكومي لإعادة تأهيل تلك المؤسسات في المناطق المحررة.[2]

5- وسائل التمكين الاقتصادية والصحية: من خلال زيادة رواتب الرعاية الاجتماعية بما يتناسب مع ارتفاع أسعار الخدمات والإيجارات، ورفع المستوى الكمي والنوعي للمساعدات الإغاثية الحكومية وغير الحكومية، وكذلك تحسين الخدمات الصحية عبر إعادة تأهيل المؤسسات الصحية لا سيما مراكز تنظيم الأسرة والطفل[3].

6- التمكين الذاتي: والذي يكون في مسـتويات عدة، ومنها على المسـتوى الفردي عبر تعزيز قدرتها للسـيطرة على حياتها وإحسـاسـها بقيمتها وقدراتها على تحديد هدفها والعمل على تحقيقه، أما المسـتوى الجماعي فيعكس قدرة النسـاء على تنظيم أنفسـهن ضـمن العمل الجماعي وقوتهن في تجمعهن، وهذا يمكن تنفيذه من خلال اجتماعهن في النوادي الفكرية والاجتماعية التي تختص بشؤون المرأة وتمكينها.

الخاتمة

---

[1] مجموعة باحثين، المشاركة السياسية للمرأة، مؤسسة فريدش ايبرت، مصر، 2017، ص96-97.

[2] مجموعة باحثين، دور المرأة في الحياة السياسية، دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية، المركز الديمقراطي العربي، مصر، 2017، ص6.

[3]محمد محيي محمد ، زيدون سلمان محمد، وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق المتأثرة بالنزاع بعد العام 2014 وانعكاساته على الاستقرار السياسي، مجلة قضايا سياسية، العدد61، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2020، ص349.

لاشك أن المشاركة السياسية للمرأة لها دور إيجابي بوصفها نصف المجتمع، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الاستقرار بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، إذ اتضح من خلال دراستنا حجم المعوقات التي تحد من عملية تمكين المرأة ومساهمتها الإيجابية في الحياة السياسية وحركة التنمية التي تنعكس بشكل إيجابي على الانتاج الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، لذا فإن وسائل التمكين على المستوى القانوني فيما يخص إيجاد تشريعات للحد من التمييز بين المرأة والرجل، و على المستوى المعرفي من خلال تمكين مهاراتها علميا وعمليا، و على المستوى الثقافي التي تختص بنشر الثقافة الديمقراطية والمساواة، أما وعلى المستوى الاقتصادي فمن خلال توفير الدولة الضمانات الاجتماعية وتوافر فرص العمل، وتلك الوسائل من شأنها أن تسهم في تعزيز مشاركة المرأة من جهة والتنمية من جهة أخرى.

قائمة المصادر

1. حسن عبد الله العايد، المشاركة السياسية، متاح على الرابط الآتي www.ammonnews.net
2. أحمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، 2016.
3. علي محمد أمين، النظام السياسي والأمن الوطني في العراق بعد 2003 _دراسة في البنية السياسية (رسالة ماجستير غير منشورة: النجف، معهد العلمين للدراسات العليا ، 2018)، ص 138.
4. بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني ، 2015، ص238_241.
5. تغريد رامز هاشم العذاري، سعدون شلال ظاهر، المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام 2003، مجلة كلية التربية الأساسية، للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد2019،43، ص1719.
6. ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، الدور السياسي للمرأة العربية 2003-2017، المرأة العراقية حالة دراسة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، 2018، ص53.

7. شـذى العاملي، المرأة في قانون الانتخابات العراقية الجديد وحظوظها بالفوز،2012، متاح على الرابط الآتي www.independentarabia.com.
8. في سابقة المرأة العراقية تتجاوز الكوتا2020، متاح على الرابط الآتي، skynewsarabia.com .
9. تقرير مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق العقبات وسبل التغلب عليها، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2020.
10. لقاء ياسين حسن، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، القاهرة، 2016.
11. ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، مصدر سبق ذكره، ص 62.
12. الدستور العراقي الصادر والنافذ عام 2005.
13. آيـات مظفر نوري، طريق المرأة العراقيـة إلى البرلمـان 2021، متـاح على الرابط الآتي، www.washingtoninstitute.org.
14. منار الزبيدي، العراقيات في العملية السـياسـية، أرقام دون جدوى، ضـعف في الأداء والمشـاركة، متاح على الرابط الآتي ، www.goethe.de.
15. ريم ضيف عبد المجيد التكريتي، مصدر سبق ذكره.
16. المصدر نفسه، ص 63-72.
17. أزهار محمد عيلان، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام 2014 الواقع والتحديات، مجلة جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد62، 2015، ص82.
18. المصدر نفسه، ص 83.
19. منار الزبيدي، مصدر سبق ذكره.
20. للمزيد ينظر قانون الانتخابات العراقي الصادر 2005، المادة(11)(14).
21. موزه المالكي، بعض المعوقات التي تسبب تأخر المشاركة السياسية للمرأة العربية، 2008، متاح على الرابط الآتي araa.sa.
22. لقاء ياسين حسن، مصدر سبق ذكره.
23. بدرية صالح عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص 247.
24. مجموعة باحثين، المشـاركة السـياسـية للمرأة، مؤسـسـة فريدش ايبرت، مصـر ، 2017، ص96-97.

25. مجموعة باحثين، دور المرأة في الحياة السياسية، دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية، المركز الديمقراطي العربي، مصر، 2017.

26. محمد محي محمد ، زيدون سلمان محمد، وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق المتأثرة بالنزاع بعد العام 2014 وانعكاساته على الاستقرار السياسي، مجلة قضايا سياسية، العدد61، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2020، ص349.